

حقوق الانسان من الوجوب الى الاولويات

عبد الفتاح القلقيلي*

مقدمة:

تبدأ هذه الورقة بالاشارة إلى مسلّمة (دينية) تقول أن الإنسان هو خليفة الله على الأرض، وان الإنسان هو افضل المخلوقات جميعا. هو أفضلها من حيث الشكل، فقد قال تعالى " لقد خلقنا الإنسان في احسن تقويم". وهو أفضلها من حيث القيمة، فقد أمر الله الملائكة أن تسجد "للإنسان" ومنع الإنسان من أن يسجد إلا لله. وقد جعله الله خليفة في الأرض.

ومن المبتذل أن بعض المستبدين زعموا انهم "الممثل الشرعي والوحيد" للإنسان ليكون من الطبيعي أن يعتبروا أنفسهم هم خليفة الله في أرضه. وزعم البعض الآخر من المستبدين أن الله علمهم "الأسماء كلها" فاحتكروا الحق، والحقيقة، والقوة، والقمع في المجتمع، واحتقروا الجماهير والاغيار. وحين الحديث عن الاستبداد والواقعين تحته لا بد ان نؤكد ان قطاع المرأة هو الاكثر عرضة للاستبداد في الغرب والشرق وان كانت وطأته على المرأة الشرقية اكثر منه على المرأة الغربية.

بعد مضي خمس عشرة سنة من الألفية الثالثة، نقف لنلقي نظرة على الالفية المنصرمة، ولنستوضح ملامح القرن الجديد وألفيته في مجال المجتمع وسماته.

حقوق الإنسان ليس لها تعريف محدد بل هناك العديد من التعاريف التي قد يختلف مفهومها من مجتمع إلى آخر، أو من ثقافة إلى أخرى، لان مفهوم حقوق الإنسان أو نوع هذه الحقوق يرتبطان بالأساس بالتصور الذي نتصور به الإنسان. اما الأمم المتحدة فقد عرفت حقوق الإنسان بانها(ضمانات

* كاتب وباحث من فلسطين

قانونية عالمية لحماية الأفراد والجماعات من اجراءات الحكومات التي تمس الحريات الأساسية والكرامة الإنسانية، ويُلزم قانون حقوق الإنسان الحكومات ببعض الأشياء ويمنعها من القيام بأشياء أخرى)، أي ان رؤية المنظمة الدولية لحقوق الإنسان تقوم على أساس انها حقوق أصيلة في طبيعة الإنسان والتي بدونها لا يستطيع العيش كإنسان.

لا يمكن القول إن هناك لحظة زمنية معينة بدأت عندها الأصول الأولى لفكرة حقوق الإنسان. وأغلب الظن أن هذه الأصول إنما تعود إلى الوقت الذي بدأ فيه الناس يعيشون حياة مشتركة. فالفكرة قديمة قدم الحياة البشرية ذاتها..

وقد عُنِيَ المفكرون والفلاسفة على مر العصور بالتنظير لحقوق الإنسان والمطالبة بصونها، والواقع أن الفرد كان يخضع للجماعة في كل شيء بلا حدود أو قيود إلى أن سادت الفكرة بضرورة عدم إطلاق يد الدولة بالتدخل في شؤون الأفراد. فالليونانيون في مآثرهم الشهيرة تناولوا حق الإنسان في الحياة وفي حرية التعبير والمساواة أمام السلطة وغير ذلك من الحقوق الطبيعية التي عدها مفكروهم اللبنة الأساسية في بناء المجتمع السياسي.

كذلك اهتم بوذا والفلسفة الهندية بالأخطار المحدقة بالحريات الأساسية للإنسان جراء العنف والفاقة والاستغلال ونقض العهود. وتضمن قانون «مانو» الذي ذاع صيته في العام الألف قبل الميلاد عدداً من المبادئ الهادفة لصيانة الإنسان من هذه الأخطار.

ووقفت الفلسفة الصينية وقفة طويلة أمام واجبات الإنسان تجاه أخيه الإنسان بما يكفل حقوقه الأساسية في الحياة والسعادة وحرية التعبير عن الذات. ويُنسب إلى كونفوشيوس القول الشهير: «الإنسان لا يتعلم المدنية إلا عندما يُطعم ويكسى بشكل لائق». وأكدت المسيحية كرامة الإنسان والمساواة بين الجميع بوصفهم عيال الله. أما الشريعة الإسلامية فتحترم حقوق الإنسان، وتكاد تقدسها. فالشهيد يُعفَر له ما تقدم من ذنوبه إلا حقوق الناس، سواء كانت حقوقاً مادية أو معنوية فيُقتص لها منه رغم أنه شهيد محشور مع الأنبياء والصديقين. فحقوق الناس عند الله لا تسقط بالتقادم، كما أن جرائم الحرب في القوانين الوضعية أيضاً لا تسقط بالتقادم. أي أن الشريعة الاسلامية أولت حقوق الإنسان جلَّ اهتمامها بدءاً من القرآن الكريم حتى كتابات الفقهاء المتأخرين.

ولقد انتقلت الدعوة إلى حماية حقوق الإنسان من أسنة الأنبياء والفلاسفة إلى الحكام، فشهدت أوروبا خاصة نصوصاً مكتوبة "من" بها الملوك السادة على شعوبهم استجابة للنقمة التي كانت تشتعل في النفوس نتيجة إهدار حقوق الإنسان في شتى الصور. يذكر من ذلك، على سبيل المثال، العهد العظيم المعروف بـ"ماجنا كارتا" الذي أصدره جون ملك الإنجليز في مطلع القرن الثالث عشر ثم قانون الحقوق

الإنكليزي المعروف باسم Bill of Rights الذي صدر في أواخر القرن السابع عشر، ونص على ضمانات الفرد في التقاضي.

لكن المتفق عليه أن اهتمام التشريع الوضعي بحقوق الإنسان، بدأ فعلاً بصورة منتظمة مع الثورتين الكبيرتين في أمريكا وفرنسا.

وفعلت الأفكار الثورية التي أطلقتها الإعلانات فعلها فتفجرت ثورات الشعوب وتهاوت العروش والأنظمة الاستبدادية في أوروبا وأمريكا اللاتينية. وجاءت التشريعات الداخلية وعدد من الأنظمة الدولية بنصوص تجعل من احترام حرية الإنسان وحقوقه جوهر وجود المجتمع السياسي وسبب استمراره. من ذلك مثلاً اتفاقية برلين لعام ١٨٥٥ ، واتفاقية بروكسل عام ١٨٩٠ بتحريم الاتجار بالرقيق، واتفاقية باريس لعام ١٩٠٤ بمكافحة الاتجار بالرقيق الأبيض، واتفاقية لاهاي عام ١٩١٢ بمكافحة المخدرات، واتفاقية باريس لعام ١٩٠٣ بالعناية بصحة الفرد ومكافحة الأوبئة الضارة بالصحة العامة، واتفاقية لندن عام ١٩١٤ بتنظيم الإنقاذ البحري.

وعرف القانون الدولي العرفي بعض المبادئ التي يمكن الركون إليها في مجال حماية الإنسان وصيانة حقوقه، منها: مبدأ التدخل لأغراض إنسانية ومسؤولية الدولة. ومع أن النظام الأول قد طبق من قبل بعض الدول الأوروبية ضد الدول الضعيفة خارج القارة لحماية طائفة معينة من الناس مما حمل ميثاق الأمم المتحدة على منع التدخل في الشؤون الداخلية للدول بشتى أنواعه، إلا أن التدخل لأغراض إنسانية عاد للبروز مجدداً.

أما عهد عصبة الأمم فلم يتضمن نصوصاً خاصة بتقرير الصيغة الدولية لحماية حقوق الإنسان، باستثناء ما جاء من التزام أعضاء العصبة أن يعاملوا بصورة عادلة الشعوب التي تقطن أقاليم خاضعة لإدارتهم سواء في حماية أو انتداب. وكذلك التزام حماية حقوق الأقليات. لكن الحرب العالمية اندلعت ثانية بصورة وحشية لم يشهد لها الناس مثيلاً من قبل. لقد تسببت الحرب العالمية الثانية للناس في كل مكان بآلام «يعجز عنها الوصف»، ولكنها انتجت منظمة الامم المتحدة، والنظام الدولي الراهن.

النظام الدولي الراهن

في عصر التنظيم الدولي الراهن، ورد ذكر حقوق الإنسان في سبعة مواضع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يعد دستور العلاقات الدولية في العصر الحاضر.

وعلى الرغم مما أخذ على نصوص الميثاق حول حقوق الإنسان، سواء لغموضها وعدم دقة عبارتها أو

لكونها تتعارض مع نص المادة الثانية (ف7) التي تمنع تدخل المنظمة الدولية أو أعضائها فيما يعد من الشؤون الداخلية للدول، ومنها في رأي بعضهم حقوق الإنسان، ومع ذلك باشرت المنظمة الدولية نشاطها في التفريع على الأصول التي جاء بها الميثاق، فأصدرت في العاشر من كانون الأول ١٩٤٨ «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» الذي صاغته لجنة حقوق الإنسان على مدى ثلاث سنوات ويزيد بموجب قرارها رقم ٢١٧، وكانت بقرارها الصادر في ١٩٤٨/١٢/٩ أقرت مشروع اتفاقية منع ومعاقبة جريمة إبادة الجنس. ويقع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مقدمة وثلاثين مادة.

ويعدد الاعلان، بعد المقدمة، حقوق الانسان، والتي يمكن ردها إلى أربع فئات:

١ - الفئة الأولى وتتناول الحقوق الفردية والشخصية.

٢ - الفئة الثانية وتتناول علاقات الفرد بالمجموع أو بالدولة.

٣ - الفئة الثالثة وتشمل الحريات العامة والحقوق الأساسية.

٤ - الفئة الرابعة وتشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

ومن الجدير بالملاحظة ان كثيرا من الدساتير الوطنية الصادرة بعد عام ١٩٤٨، اقتبست أحكامها العامة في تعداد حقوق المواطنين وتحديد مفاهيمها من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

الاستبداد

كان الاستبداد اخطر تشويه واجه المجتمع منذ نشوئه وحتى ساعة إعداد هذه الورقة. والاستبداد مصطلح مستمد في اللغة العربية من استبد بالأمر أي انفرد به، فكل انفراد بالأمر هو استبداد! فكم فينا ومن حولنا من مستبدين؟!

كان عبد الرحمن الكواكبي (١٨٤٩-١٩٠٢) أول عربي يصدر كتابا بعنوان "طبائع الاستبداد"، ويشير إلى انه في ظل الاستبداد يباح الكذب والتحليل والتذلل وإماتة النفس. ألا ترون معي أن صاحب ورئيس تحرير "جريدة الشهباء" كأنه يصف أيامنا هذه رغم انه توفي منذ قرن و نيف؟! واظن أن عبد الرحمن الكواكبي قد استند في قوله هذا لعبد الرحمن بن خلدون (١٣٣٢-١٤٠٦) الذي عرّف الاستبداد بأنه الانفراد بالسلطة، وقال في مقدمته "فان الملك إذا كان قاهرا فاحشا بالعقوبات، منقبا عن عورات الناس وتعديد ذنوبهم (كما هو شأن كل المخابرات في كل الدول) شملهم الخوف والذل، ولاذوا منه بالكذب والخديعة، فتخلقوا بها وفسدت ضمائرهم واخلاقهم... وان دام أمره عليهم وقهره فسدت العصبية". في أيامنا هذه، وبعد حوالي ستة قرون من موت ابن خلدون، نلاحظ بعض مثقفي السلطة أو من

يسميه البعض "شرطة الثقافة" يسوّغون الاستبداد باسم العدل أو المصلحة "الوطنية"، ففتحوا مصطلح "المستبد العادل" متقنعين بجملة قالها، ولم يكررها، الإمام محمد عبده (١٨٤٩-١٩٠٥) في مقال صدر في مجلة "الجامعة العثمانية" بتاريخ ١٨٩٩/٥/١م. وتقول هذه الجملة المشؤومة "لن يعدم الشرق مستبدا من أهله عادلا في قومه يقيله من عثرته". وصار كلما ظهر مستبد في الوطن العربي (وما أكثرهم) صاح بعض مثقفيه: انه المستبد العادل الذي نادى به الإمام!! وقد عانت الشعوب العربية الأهوال من جراء هذا الهراء.

وبعد ان دلفنا إلى الألفية الثالثة، لا يُعقل ان تظلّ فئة من أهل الحل والعقد ترى أن العدل والاستبداد يمكن أن يُطلّهما سقف واحد، حتى لو كان بعض المثقفين والوطنيين هم سداة ذلك السقف.

وهناك مساهمة هامة للدكتور عزمي بشارة في التمييز بين نوعين من أنواع الاستبداد، وهما التعسف و الطغيان. فالتعسف هو الإجراء المخالف للقانون المعمول به، أما الطغيان فهو الإجراء الظالم المتوافق مع القانون المعمول به، كما هو الحال مع القانون الإسرائيلي المعمول به، وما يوقعه من طغيان على الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر، وقوانين الطوارئ في البلاد العربية، والقانون الدولي في نظرتة لاستبداد الدول الكبرى (العربية خاصة) على الدول الصغرى (الشرقية خاصة).

إذا كان الاستبداد اخطر تشويه واجه المجتمع، فان العدالة هي الأساس الذي يزدهر عليه المجتمع: العدالة الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، والعدالة الثقافية، وهذا تكثيف لحقوق الإنسان "كفرد وكمواطن".

الانسان والمواطن

وفي أجواء بدايات الحركات القومية في أوروبا في القرن الثامن عشر، اكتشف الفلاسفة والمنظرون أن هناك فرقا بين الإنسان والمواطن لدرجة أن علينا أن نضحى (احيانا) بأحدهما لمصلحة الآخر، أو على الأقل علينا أن نعطي الأولوية لأحدهما على الآخر. وقال أنصار الحركات القومية بأولوية المواطن على الإنسان، وقال آخرون بان الأولوية للإنسان، لدرجة أن جان جاك روسو وهو صاحب "العقد الاجتماعي" ضحى بالمواطن لمصلحة الإنسان، وما زالت المدارس الاجتماعية تنقسم فيما بينها حول إعطاء الأولوية لحقوق الإنسان أم لحقوق المواطن.

وهناك نظريتان متميزتان في هذا المجال:

النظرية الثورية (التي انتسب أليها) ترى أن الإنسان والمواطن وجهان لعملة واحدة، فأول حق من

حقوق الإنسان (بعد الوجود) هو حقه كمواطن، والمواطن المجرّد من إنسانيته ليس مواطناً. والنظرية الثانية (والتي أناصبها العداء) هي النظرية العنصرية، والتي ترى أن غير مواطنيها هم "أغيار"، ولا تنطبق عليهم المعايير الإنسانية، فليس لهم حقوق بل لهم احتياجات فقط. وكل أنظمة الاحتلال، (وآخرها إسرائيل في فلسطين، وأمريكا في العراق وأفغانستان وحيث وُجدت في العالم الثالث)، هي أنظمة عنصرية لأنها لا تعتبر غير مواطنيها ناساً، فكل السكان الأصليين في مناطق الاحتلال "أغيار" وليسوا ناساً، ولذلك لهم احتياجات تؤخذ بعين الاعتبار (أحياناً) وليس لهم حقوق يُلتزم بها. وللتذكير فقط أقول انه في كل جولات المفاوضات بين الطرف الفلسطيني والطرف الإسرائيلي (منذ عام ١٩٩٣ وحتى امس) كان الإسرائيليون، وما زالوا، يرفضون الحديث عن حقوق الفلسطينيين مهما صغرت، ولكنهم على استعداد للخوض في احتياجاتهم مهما كبرت. وعندما كان أسراناً ومعتقلوناً في سجون الاحتلال يقدمون قائمة بمطالبهم كانت إدارة السجن ترفضها قائلة: ليس لكم مطالب، ولكن لكم احتياجات. وكان الأسرى يناضلون أياماً وليالٍ ليفرضوا أنها مطالب وليست احتياجات فقط، حتى لو لم يكن لها نصيب من الاستجابة.

أي نظام يحتل أراضى الغير (وبغض النظر عن الأيدولوجيا التي تحكم ذلك النظام) يمارس سياسة عنصرية إزاء أهل تلك الأراضى، لانه يعتبرهم درجة ثانية من حيث المواطنة والإنسانية. أما إسرائيل (وبغض النظر عن الحزب أو الأحزاب التي تقودها) فهي نظام عنصري لأنها تمارس السياسة العنصرية في المناطق المحتلة (كأي نظام احتلال) وتمارسها أيضاً في المناطق ذات الأثرية العربية كالجليل والمثلث رغم أنها تعتبرها جزءاً من إسرائيل.

وما حصل في تشرين اول (أكتوبر) عام ٢٠٠٠ غرب الخط الأخضر، وما زال يحصل شرقيه حتى الآن يؤكد ما نقول، حتى لو اقتضت السياسات الحالية السكوت عن ذلك . وإذا أضفنا أن الصهيونية، والتي هي الأساس النظري لإسرائيل، هي حركة عنصرية (حتى لو تراجعتم الامم المتحدة عن موقفها ذلك)، تكون إسرائيل (بكل تأكيد) نظاماً عنصرياً "قيماً وقعوداً وعلى جنوبهم وهم نائمون". ومما لاشك فيه أن كل النظريات العنصرية ضد حقوق الإنسان.

إذا كان هنالك خلاف حول أولوية حقوق الإنسان كفرد أو كمواطن في المجتمعات الغربية في القرن التاسع عشر، قرن نضوج الدولة الأمة، فإن الخلاف أوسع في الدول العربية حتى يومنا هذا. فالبعض يرى أن الدول العربية لم تبن أمماً ولم تبنيها الأمة، وانما كانت دائماً متورطة في أزمة شرعية قومية، على اعتبار أنها نتاج عملية تجزئة قسرية وأجنبية.

ويرى احمد أبو غوش (في كتابه ملاحظات حول التطور العربي والمسألة القومية) أن "الاستقلالات" التي تحتفل بذكرها أقطارنا... ما هي إلا تكريس لانتصار الإمبريالية على امتنا.

أما جورج طرابيشي (في كتابه الدولة القطرية والنظرية القومية) فيرى أن الدولة القطرية (حتى المتقدمة منها) عجزت عن إنجاز أهداف مواطنيها على صعيد التنمية والخروج من دائرة التخلف إلى دائرة التقدم والحضارة، وعلى صعيد العدل الاقتصادي والاجتماعي، وعلى صعيد الديمقراطية والدمج السياسي والتحرر من سطوة الانقسامات الطائفية والعشائرية، كما فشلت حركات التحرر العربية بانجاز التحرر الحقيقي .

بينما نرى الدكتور محمد جابر الأنصاري (في كتابه تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية) يلاحظ أن الدولة القطرية تمثل أول محاولة عربية حديثة وناجحة في الوحدة والدولة. ويدافع الأنصاري عن الدولة القطرية (المدانة) بأنها أول دولة محددة في تاريخ العرب، حيث كانت الدولة في المنطقة العربية في تكوّن وانحلال دائمين إلى أن قامت الدولة القطرية في العصر الحديث وثبتت حدودها وإقليمها الجغرافي وقاعدتها السكانية ومؤسساتها المتنامية، ومنها مؤسساتها التشريعية ذات الأهمية في حقوق الإنسان.

أما خيرى منصور، فيؤكد (في جريدة الخليج) انه لم تكن مرحلة ما بعد الاستعمار القديم سوى قناع جديد لاستعمار جديد. ويقول الدكتور عزمي بشارة (في كتابه مساهمة في نقد المجتمع المدني) بان الدول العربية لم تبني أمة ولا مجتمعا بل دولة وحسب، أو للدقة سلطة فقط. وفي مثل هذه الأحوال تهدر حقوق الإنسان كفرد وكمواطن على السواء، ويسودها الاستبداد. والتمايز بين هذه الدول فقط هو أن بعضها تميّز بالتعسف والبعض الآخر تميّز بالطغيان، وبعضها تميز بالظاهرتين معا .

أما الدكتور محمد حافظ يعقوب (في كتابه العطب والدلالة في الثقافة والانسداد الديمقراطي) فيرى أن المطب الحقيقي الذي تعاني منه حقوق الإنسان في بلادنا هو "الاستعصاء الديمقراطي" الذي يكمن في الثقافة السائدة التي ترى العلاقة مقلوبة بين السياسة والإنسان، فتعطي الأولوية للسياسة وليس للإنسان، وذلك يؤسس لشرعية الاستبداد. وان فكرة طغيان الجماعة على الفرد تقود إلى طغيان السلطة على الجماعة، وذلك يؤدي إلى طغيان النخبة، وهذا يفضي إلى طغيان الحاكم الأوحده وتعسف بطانته، سواء كان هذا "الأوحده" ملكا أو رئيسا أو زعيما.

ولذلك نرى غياب الديمقراطية في الاقطار العربية سواء في الحكومات او الاحزاب والمنظمات السياسية، في المعارضة والحكم. فرئيس الدولة لا يزول الا بثورة او انقلاب، ورئيس الحزب (او المنظمة) لا يزول الا بالموت.

حقوق الانسان في السياسات الدولية

لم تكن التجمعات الدولية أيام الحرب الباردة تحمل الرؤية ذاتها لحقوق الإنسان وحمايتها. فالدول الرأسمالية المتقدمة تبنت الديمقراطية الليبرالية الغربية المعرقة في تقديس الفرد وحرية الشخصية، فأبدت تعلقا واضحا بحقوق الإنسان ذات الطابع الفردي وخاصة الحقوق المدنية والسياسية التي ارتبطت بأدبيات استقلال الولايات المتحدة الأمريكية والثورة الفرنسية. أما فئة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتي سميت "الجيل الثاني" من حقوق الإنسان فقد قوبلت بشيء من الرفض أو الإهمال لأنها ارتبطت بانتصار المذهب الماركسي، واعتبرت (في نظرهم) من الشعارات الشيوعية، وخاصة في الخمسينات، فترة سطوة "المكارثية" في أمريكا، وفي بداية هذا القرن (بعد ٢٠١١/٩/٢٠١١).

واصر منظرو النظام الرأسمالي على حقوق الإنسان ذات الطابع السلبي التي لا تستلزم أكثر من امتناع السلطة عن كل ما من شأنه أن يمثل تقييدا لهذه الحقوق. وهذا ما ينطبق بوضوح على الحقوق المدنية والسياسية. أما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كالحق في العمل والحق في التعليم والصحة والحق في الضمان الاجتماعي، والحق في الإحياء الثقافي، فهي ليست حقوقا إنسانية (عندهم) بل هي احتياجات إنسانية. ويقاوم منظرو الرأسمالية تدخل الدولة بشكل مباشر في هذا المجال على اعتبار انه يشكل انتهاكا للمجتمع المدني وللحقوق السياسية والمدنية والحرية الشخصية، حتى ان هذه الدول ومعها صندوق النقد والبنك الدولي تشترط على الدول النامية تقليص خدماتها الاجتماعية لمواطنيها كشرط لتزويدها بمساعدات او قروض.

أما بالنسبة للدول الاشتراكية (قبل انهيارها)، فقد تبنت نمط "الديمقراطية الاشتراكية" التي ركزت على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع تجاهل للحقوق المدنية والسياسية والحرية الشخصية التي اعتبروها حقوقا شكلية ما لم يسبقها الإنجاز التام لحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية .

فان كان منظرو الرأسمالية يرون أن تدخل الدولة معاد للحرية وحقوق الإنسان، فان منظري الاشتراكية اعتبروا تدخلها حيويا لدى الدول الاشتراكية ليس فقط في الدفاع عن الحقوق والحرية، بل أيضا في إنتاجها.

فتحقيق الحرية في المذهب الماركسي لا يتأتى إلا من خلال طبقة البروليتاريا التي تعمل للتخلص من قيود الطبقات المستغلة. وتندكر في فترة الحرب الباردة أن من كان ينادي بحقوق الشعوب كانوا يحسبونه على التيار الماركسي حتى لو كان رجل دين، تماما كما يحسبون الآن من يعادي أمريكا على التيار الإسلامي حتى لو كان رجل كأس ورقص.

وهكذا، فقد استخدم الفريقان (الرأسمالي والاشتراكي) حقوق الإنسان في الصراع الذي كان دائرا بينهما،

فكانت الدول الرأسمالية تحرص على إبراز انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية في الدول الاشتراكية، التي كانت بدورها تحرص على إبراز انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الدول الرأسمالية. فقد أشارت عبير بسيوني في مجلة السياسة الدولية (في كانون ثاني / يناير ١٩٩٧) إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية "كانت قد أصدرت بيانا عام ١٩٨٦ استبعدت فيه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من قائمة الحقوق الإنسانية التي تعترف بها الحكومة الأمريكية، كما استبعدتها أيضا من نشرتها عن حقوق الإنسان في الدول النامية، وأمرت أمريكا ممثلها الدبلوماسيين والقنصلين في الخارج بحذف هذا الجزء من تقاريرهم السنوية عن البلاد التي يوجدون فيها، مبررة ذلك بأنها تعتبر مثل هذه الحقوق طموحات أكثر مما هي التزامات".

وما نلاحظه اليوم، بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، هو اتجاه المعسكر "المنتصر" بزعامة أمريكا إلى محاولة فرض فهمه الخاص لحقوق الإنسان والديمقراطية (بالقوة الغاشمة أحيانا) على المجتمع الدولي باعتباره المفهوم الأصح والأقدر على البناء. وابتدع هذا المعسكر المنتصر مفهوم "الحماية الدولية لحقوق الإنسان"، وامتنق سيف الهيئات الدولية التي يسيطر عليها تماما (مثل مجلس الأمن) لحماية الحقوق كما يراها لا كما يراها أصحابها، والعراق وأفغانستان وفلسطين هي أمثلة توضيحية لهذه البدعة التي أراها ضلالة. وكلما حاول البعض من هذه البلاد أن يكون من "غير المغضوب عليهم" أمريكا صار من "الضالين" عن "السرائر المستقيم". ومن أمثلة ذلك سحق العراق وقيادته، والابادة الجماعية والحصار لفلسطين وقيادتها، وعودة ليبيا وقيادتها لبيت الطاعة الأمريكية. وما يجري الآن في سوريا واليمن والعراق وليبيا أمثلة على ذلك.

لقد سار الغرب في اتجاه "عولمة" فهمه الخاص للديمقراطية وحقوق الإنسان معتبرا إياه تراثا مشتركا للإنسانية جمعاء، لا تراث حضارة بعينها. وما ذلك إلا انعكاسا لموازين القوى واردة الهيمنة. وهنا أشير للمفكر العربي "محمد عابد الجابري" وخاصة ما قاله في مجلة المستقبل العربي في شباط/فبراير ١٩٩٨ حول "العولمة والهوية الثقافية". لقد بادر الجابري إلى التفريق بين "العالمية" و"العولمة". فالعالمية تمثل طموحا نحو الارتقاء بالخصوصية إلى مستوى عالمي، ومن ثم فهي تفتتح على ما هو عالمي وكوني. أما العولمة فتتمثل نظرة إرادة الهيمنة، وبالتالي فهي تعني القمع والإقصاء لكل ما هو خصوصي. وبذلك اعتبر الجابري العالمية طموحا مشروعا لأنها تعني الانفتاح على الآخر، ورغبة في الأخذ والعطاء. أما العولمة فرأها إرادة اختراق الآخر وسلبه خصوصيته.

وفي هذا الصدد، يفضح بعض الباحثين (ومنهم عبير بسيوني) منحى الولايات المتحدة الأمريكية "القائد الرمز في خط العولمة". فمنذ انتهاء الحرب الباردة، والاتجاه يسير نحو النظر إلى حقوق الإنسان

"كمصلحة قومية أمريكية" تتمثل في المقام الأول بنشر المفاهيم المرتبطة بحقوق الإنسان في الفكر الرأسمالي، على اعتبار أن التحرر الفردي تحرر اقتصادي، وهو ما يعني (عمليا) اقتصادا مفتوحا (أمام الشركات الأمريكية الجبارة)، وزيادة الاعتماد الدولي المتبادل على النحو الذي لا يمكن في المستقبل من الانعزال، وبالتالي حرمان باقي الدول من مواردها وثرواتها الطبيعية.

وهنا أشير إلى الكاتب والصحفي العربي الكبير محمد حسنين هيكل وسلسلة مقالاته بعنوان "إعادة اكتشاف أمريكا". يستخدم الأستاذ هيكل المفتاح الرابع من "دسته" مفاتيحه ليفهم الموقف الأمريكي من حقوق الإنسان.

كان ذلك المفتاح هو وقوف اولبرايت (وزيرة خارجية أمريكا السابقة) فوق تاريخ يمثل إبادة مباشرة للسكان الأصليين "الهنود الحمر" والذين كان عددهم يقدر بخمسين مليوناً يوم ٣ اب ١٤٩٢ حينما أبحر كولمبس (مكتشف أمريكا) من ميناء "بالوس" عند مصب نهر "تينتو" في جنوب إسبانيا. وتبين عند استقلال أمريكا عام ١٧٨٣ انه لم يعد باقيا من هؤلاء السكان الأصليين غير مليونين فقط. يقول الأستاذ هيكل "وهنا يمكن فهم المنطق الذي تحاورت به السيدة "مادلين اولبرايت" في مقابلة تلفزيونية (ايار ١٩٩٨). سئلت اولبرايت عن استقالة اثنين من مفوضي الأمم المتحدة المسؤولين عن تنسيق برامجها في العراق، وهما "دنيس هاليداي" و"هانزفون سبونيك". كلاهما قدم استقالته لانه لم يستطع أن يحتمل ضميره وزر وفاة نصف مليون طفل عراقي راحوا ضحية نقص الغذاء والدواء بسبب الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة (باسم الأمم المتحدة) على العراق.

وردت اولبرايت قائلة للسائل بالحرف الواحد: "ربما انه ثمن غال كما تقول، لكننا نرى أن الهدف الذي نطلبه يساوي ذلك الثمن واكثر منه"، وربما كانت تلمح منذئذ لاحتلال العراق لا الى حصاره فقط .

وما هو الهدف الذي تطلبه أمريكا غير إخضاع العراق وأنصاره وأعدائه من العرب المشاركة والمغاربة!! تريد الجميع أن يخضعوا لأمريكا، فأمريكا ترى أن الأرض لا يرثها عباد الله الصالحين، بل عباد الله القادرين على إخضاع الآخرين بكل أشكال القدرة والقوة. وتتحوّل القوة إلى مصدر للمشروعية، وبها وليس بغيرها يتحول "الاغتصاب" إلى "حيازة" وتتحوّل "الحيازة" إلى "ملكية" تسنّ لنفسها قوانين جديدة تلتزم بها الأوضاع المستجدة في تنظيم علاقات الغلبة والسيطرة.

وأمريكا لا تملك تراثا ثقافيا إيجابيا تؤثر به على العالم، ولكنها تملك قوة متعددة الرؤوس تفرض على العالم نمطا يتسم بالتحرر من التاريخ، وبالحركة السريعة، والصور السريعة، والملابس السريعة التي توضع وتخلع في طرفة عين وأمام كل الأعين، والطعام السريع والمعلب، والأدوات ذات الاستعمال السريع لمرة واحدة، والأفكار المنمطة سهلة التداول وسريعة الزوال. أما في البلاد العربية، فأثناء الحرب

الباردة، كنا نقتدي بأسوأ ما لدى طرفي الحرب في ما يخص حقوق الإنسان. فكانت الدول العربية تلغي حقوق الفرد السياسية والمدنية تحت شعار لا صوت يعلو فوق صوت المعركة التي لم تنتصر بها قط (حتى عند وقف إطلاق النار تماما في ٢٤ ١١٠١ ١٩٧٣ في حرب أكتوبر "المجيدة" ازدادت الأرض المحتلة على الجبهتين المصرية والسورية - راجعوا أطلس الصراع العربي الإسرائيلي_مازن البندك و خيرية قاسمية). وفي صدى صوت المعركة تفرط بالحقوق الوطنية بخضوعها المباشر أو غير المباشر للعدو تحت شعار "حكم الغالب على المغلوب" أو "ليس في الإمكان احسن مما كان". وهذا ما كان قد دفع عبد الله القصيبي أن يكتب كتابا بعنوان "العرب ظاهرة صوتية..". ويغالي من بعده ناصر صالح ليضيف (في جريدة الرياض ٤ \ ١٨ \ ٢٠٠٢)، ولكنها "ظاهرة نشاز وبدون صدى".

ولم تستطع الدول العربية عموما أن توفر الأمان لمواطنيها لا على الصعيد الوطني والسياسي، ولا على الصعيد الاقتصادي الاجتماعي. لذلك بحث المواطن عن هذا الأمان لدى القبيلة أو الطائفة، أو هاجر وارتدى جنسية أجنبية توفر له بعض تلك الحماية، كما توفر السترة الواقية من الرصاص الحماية لبعض أجزاء الجسم.

أما الآن، وبعد أن كدنا نجتاز العام الخامس عشر من القرن الجديد، لم يبق أمام الدول العربية ومثقفي السلطة فيها أقنعة يرتدونها أثناء سحق حقوق الإنسان، فصار القمع عاريا حتى من ورقة التين والزيتون، ناهيك عن ورقة التوت، وصار التصدي له أيضا عاريا وشاملا. لقد خفت صوت المعركة، واختارت الدول العربية طريق السلام أو التسويات، حتى التي ادّعت التشدد، واستبعدت خيار الحرب إلا على من يطالبها بخيار الحرب، وقد عبّرت عن هذا الخيار كل المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية من الإذاعة والتلفزيون إلى مؤتمر القمة الذي أعلن بكامل هيئته (عام ٢٠٠٢) أن "السلام" هو الخيار الاستراتيجي والوحيد. اما عام ٢٠١٥ فعاد مؤتمر القمة ليؤكد على السلام مع العدو الاسرائيلي، والتعاون مع سنده الرئيسي (امريكا) في الحرب "الحازمة" على اليمن وسوريا العربيتين. وصار من الطبيعي أن تعلو الأصوات كلها على صوت المعركة مع العدو، ولكنها لا تعلو على المعركة مع اليمن وسوريا. ألا يجوز أن يكون من ضمن هذه الأصوات صوت حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمدنية؟!

والغريب، ونحن نوغل في الألفية الثالثة، يحاول البعض (وبعضهم من المثقفين) أن يواصل كتم صوت حقوق الإنسان باختراع معارك جديدة: معركة السلام!! معركة اليمن، معركة سوريا، معركة... معركة... ومعركة... واهمين أن ذلك يبقي شعار "لا صوت يعلو فوق صوت المعركة" صالحا للاستعمال رغم تعفّنه، وعدم تحوّل (على الأقل) الى لا صوت يعلو على صوت معركة الانتاج!!!!!!

ويلاحظ الدكتور محمد حافظ يعقوب في كتابه "العطب والدلالة في الثقافة والانسداد الديمقراطي"، أن بعض المثقفين العرب صاروا أدوات تزييف للوعي، فبعضهم نصب نفسه ناصحا للسلطة، والبعض الآخر نصب نفسه محاميا لها، وقلّة كانوا شرطة ثقافية. ويشير الدكتور يعقوب (بخفة روح وطرافة) إلى انه "لا أحد يضع تاج الحكم على راس فيلسوف، وانما العديدون يضعون تاج الفلسفة على راس الحاكم" الجاهل. ويرى أن عطب السلطة يكمن بفقدانها الشرعية. ويحذّر من أن العطب يصبح مرگبا عندما تلجا النظم المستبدّة في العصور الحديثة إلى التظاهر بشرعية شكلية باللجوء إلى تنظيم انتخابات صورية والى تزويرها في الوقت ذاته، وذلك ما يفسر به الفساد السياسي ونشوء الطاغية في الوطن العربي. وفي هذا المجال نستطيع أن نلاحظ أن هناك انتخابات صورية لمواقع فاعلة وحقائقية كموقع الرئاسة، وهناك انتخابات حقيقية لهيئات صورية كمجالس الشعب وما هو على شاكلتها في الدول والحركات السياسية خارج السلطة. أي، تتناسب جدية الانتخابات تناسباً عكسياً مع جدية الهيئات (مجالس، لجان، مكاتب...). والحراك العربي الذي انطلقت شرارته من تونس عام ٢٠١١ وما زال مستمرا ما هو الا تعبيراً عن فيضان فوضوي لنهر الاستبداد في صحراء حقوق الانسان.

حقوق الانسان الفلسطيني

وما ينطبق على الدول العربية لا بد وان ينسحب على فلسطين، باستثناء ما يترتب على أنها هي البلد الوحيد الذي مازال تحت الاحتلال بالكامل. فهناك أجزاء من سوريا ولبنان مازالت تحت الاحتلال، واجزاء من الإمارات العربية وبعض مدن المغرب كذلك، ولكن فلسطين بقصّها وقضيضها تحت الاحتلال. وبذلك تكون فلسطين لم تنجز بعد المرحلة القطرية، وما زالت بمرحلة حرب التحرير الشعبية حيث يصعب رؤية حقوق الإنسان إلا من الزاوية النضالية.

فحينما يُحتجّ على الاعتقال السياسي لأحد معارضي السلطة الفلسطينية، لا يأتي هذا الاحتجاج على خلفية "هدر حقوق الإنسان" بل على خلفية "هدر حقوق الوطن" بالأدعاء أن هذا الإجراء يعيق التحرير أو يقوّي العدو. وحينما يجري اعتراض على أي انتهاك لحقوق الإنسان أو على أي فساد، لا يزعم المعارضون انهم يتساوقون في ذلك مع حقوق الإنسان، بل انهم يستجيبون للمقتضيات الوطنية لإنجاز التحرير واقامة الدولة القطرية. واصبح ذلك واضحا جدا منذ انطلاقة انتفاضة الأقصى المجيدة في أواخر أيلول عام ٢٠٠٠م، وما صاحبها من جرائم إسرائيلية وصمت عالمي واقليمي وعربي، و سوء اداء فلسطيني .

ويمتاز الفلسطينيون بأنهم يتعرّضون لانتهاك حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية من قبل

سلطات الأقطار العربية الشقيقة بحجة حماية حقوق الفلسطينيين الوطنية، أي ليحولوا دون ذوبانهم واندماجهم في تلك المجتمعات : في بلد يمنعونهم من العمل رغم إقامتهم هناك منذ نكتبهم أي منذ سبعة وستين عاما. وفي بلد ثان يمنعونهم من الدخول رغم انهم يحملون وثائق سفر من ذلك البلد المكتوب على صفحتها الأولى أن السلطة الرسمية ترجو من جميع من لهم علاقة بهذا الشأن أن يسمحوا لحامل هذه الوثيقة بحرية المرور من غير تأخير أو إعاقة، وان يبذلوا له كل مساعدة أو حماية قد يحتاج إليها. وفي بلد ثالث يصدر لهم وثائق سفر مكتوب عليها لا يسمح لحاملها أن يدخل البلد دون إذن مسبق، وفي بلد رابع يفتح أبواب برّه وبحره وسماؤه لكلّ العرب باستثناء الفلسطينيين حتى لو حملوا جوازات سفر عربية.

وبما أن الدول العربية عموما، وكل دولة على انفراد، قد استبعدت الخيار العسكري فان فلسطين هي القطر العربي الذي يدخل القرن الواحد والعشرين وخيار العنف (إن لم يكن الحرب) هو الخيار الأساسي في نشاط مواطنيها. وفي المواجهة بين "الدولة الفلسطينية" و"الدولة الإسرائيلية" يلحظ بعض الباحثين أن اكتمال أحدهما هو نفي للآخر. ولذلك لا بد من بقائهما دولتين ناقصتين، وهذا ما سماه حكّام العالم الجدد بالتنازلات المؤلمة.

وقد دخلنا الألفية الثالثة مع ابشع انتهاك لحقوق الإنسان الفلسطيني على الأرض الفلسطينية، بشكل فردي وجماعي. فإسرائيل أعادت ملأ سجونها بالفلسطينيين، تلك السجون "المؤنثة" جيدا بكل أدوات التعذيب. وإسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي استنّت لتعذيب السجناء السياسيين تشريعات قانونية وقضائية وتنفيذية. وإسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي تمارس العقوبات الجماعية وجرائم الحرب الأخرى برضى أمريكي. فهي بالنسبة لها "راضية مرضية". فبعد المجزرة التي ارتكبتها إسرائيل بقصفها بطائرات (ف16) للأحياء السكنية الشعبية المزدهمة في غزة ليلة ٢١ \ ١٧ \ ٢٠٠٢ تلك المجزرة التي أذناها العالم اجمع، شرقه وغربه، شماله وجنوبه، أعلن الكونغرس الأمريكي تبرّع أمريكا بـ(٢٠٠) مليون دولار على أن يذهب هذا المبلغ مباشرة لوزارة الحرب الإسرائيلية، و(٥٠) مليون دولار للفلسطينيين على أن لا يذهب هذا المبلغ للسلطة خشية ان يصل بعضه لرجال الحرب. وقد فضحت الفضائيات كل هذه الممارسات، ولكن الواقع هو ابشع آلاف المرات مما عكسته الفضائيات.

و بالمناسبة، لقد وصل المبلغ المخصص لاسرائيل وحربها ولم يصل المبلغ المزعوم لفلسطين وسلمها. وتكرر هذا الموقف الامريكي مع كل عدوان اسرائيلي على غزة، سواء عدوانها التدميري عام ٢٠٠٨، او عام ٢٠١٢، او عام ٢٠١٤، وسيتكرر مع كل عدوان قادم.

و أفاد تقرير حقوق الإنسان الإسرائيلية "بت سيلم" أن ٨٥٠ سجيننا فلسطينيا يتعرّضون سنويا

للتعذيب خارج التحقيق على أيدي جهاز "الشاباك" الإسرائيلي الذي يستخدم أكثر من ١٠٥ وسائل تعذيب للمعتقلين الفلسطينيين. ونتج عن ذلك استشهاد عشرة معتقلين فلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي خلال الأعوام ١٩٩٧-١٩٩٩م. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن عدد الأسرى الفلسطينيين في تلك الفترة كان ١٧٠٠ أسير، وأشرنا إلى مقدرة الفلسطينيين المعروفة للجميع على تحمّل التعذيب، يمكن أن نتصوّر مدى انتهاك حقوق الإنسان الفلسطيني داخل سجون الاحتلال.

كما واصلت إسرائيل هدم البيوت. فقد هدمت حوالي ١٥٠ بيتا في الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٩٨م، و٥٣ بيتا عام ١٩٩٩م بينها ٢٧ بيتا في مدينة القدس وحدها، إضافة إلى عشرات البركسات والخيم. وهدمت إسرائيل ٤١٧ بيتا في الفترة الواقعة ما بين توقيع اتفاق أوسلو وحتى نهاية عام ١٩٩٧م. أي أنه منذ أوسلو وحتى بداية انتفاضة الأقصى، هدمت إسرائيل ٦٢٠ بيتا. ولم نحسب البيوت التي هدمتها إسرائيل قبل أوسلو أو بعد الانتفاضة. ومارست إسرائيل سياسة تطهير عرقي في مدينة القدس، حيث شنت حملة سحب هويات المقدسين تحت ذرائع عدّة. وقد بلغ عدد سكان القدس الذين سحبت هوياتهم ما بين عامي ١٩٩٧-١٩٩٩م فقط ٥٩٠٦ مواطنا".

كتبت "شركة الاستيطان الأمريكية" عام ١٦٢٤م لسادتها في لندن بالنص ما يلي: "إن الخلاص من الهنود الحمر ارخص كثيرا من أية محاولة لتمدينهم، فهم همج برابرة عراة، متفرقون جماعات في مواطن مختلفة، وهذا يجعل تمدينهم صعبا، لكن النصر عليهم سهل. ووسائلنا للنصر عليهم كثيرة: بالقوة، بالمفاجأة، بالتجويع، بحرق المحاصيل، بتدمير القوارب والبيوت، بتمزيق شباك الصيد، وفي المرحلة الأخيرة المطاردة بالحياد السريعة والكلاب المدربة التي تخيفهم لأنها تنهش جسداهم العاري". انتهى نص الرسالة. ألا ترون معي، انه من الممكن أن تكون هذه الرسالة بنصّها هذا هي رسالة شارون للرئيس الأمريكي لو غيرنا التاريخ، واستبدلنا كلمة "الهنود الحمر" بكلمة "الفلسطينيين"؟! او لو زعمنا ان هذه الرسالة من السلطات الامريكية في العراق وبدلنا كلمة "الهنود الحمر" بكلمة "العرب" او "العراقيين"، او زعمنا انها من السلطات الامريكية في افغانستان، وغيرنا كلمة "الهنود الحمر" بكلمة "الافغان".

كما استعيد هنا أيضا البرقية التي أرسلتها "لجنة حقوق الإنسان" التابعة للأمم المتحدة خلال دورتها أل"٣٥" إلى وزير خارجية إسرائيل (في ١٤ / ٢ / ١٩٧٩)، أي قبل حوالي ٣٦ سنة. ولم تتوقف إسرائيل عن "ذلك"، ولم "تجب" حتى الآن. وفيما يلي نصّ البرقية: "أن لجنة حقوق الإنسان المنعقدة في دورتها ٣٥، لتعبّر من جديد عن عميق قلقها للتعذيب المنتظم الذي تمارسه إسرائيل ضد المعتقلين حسب ما نقلته من جديد التقارير الدولية حديثة العهد. إن اللجنة تعبّر أيضا عن عميق قلقها لسياسات القمع التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلية والعقوبات الجماعية التي تفرضها على الشعب الفلسطيني في فلسطين والأراضي العربية المحتلة، وبخاصة تدمير البيوت بالجرارات أو نسفها، واستعمالها وسائل

جديدة مثل إحصاء المنازل بحيث تصبح غير قابلة للسكن، مما يؤدي إلى تفاقم آلام الشعب الفلسطيني. إن لجنة حقوق الإنسان تطلب من حكومة إسرائيل أن تتوقف تَوَّافاً عن هذه الممارسات التي تشكل خرقاً لاتفاقية جنيف ١٩٤٩، وتطلب الإجابة فوراً عن هذا الموضوع". تطلب الإجابة فوراً، ولم تصلها الإجابة بعد رغم مرور ٣٦ سنة!! بل واصلت مزيداً من هذه الجرائم.

تحظر المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩م بشأن حماية المدنيين وقت الحرب، على دولة الاحتلال أن ترحل أو تنقل جزءاً من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها. كما يعتبر مثل هذا النقل جريمة حرب بموجب المادة ٨ / ٢ / ب / ٧ من اتفاقية إنشاء المحكمة الجنائية الدولية التي تم التوقيع عليها عام ١٩٩٨م وانضمام فلسطين لها عام ٢٠١٥م. ويندرج في إطار هذا الحظر الأنشطة الاستيطانية التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧م وحتى الآن. وقد قام الاستيطان الإسرائيلي على مصادرة مساحات شاسعة من الأراضي المملوكة ملكية خاصة للمواطنين الفلسطينيين، أو مما هو أوقاف إسلامية.

لقد شهدت الأعوام الأخيرة تصعيداً في الانتهاكات لحقوق المواطنين الفلسطينيين بوتيرة عالية من استيطان ومصادرة أراضٍ وتدمير ممتلكات واغتيالات على نطاق واسع. وهذا أدى إلى حالة من الاحتقان الشديد في الشارع الفلسطيني، عبّر عن نفسه في هبتين جماهيريتين في عام ٢٠٠٠م، حملت الأولى اسم هبة الأسرى التي كانت في شهر أيار تضامناً مع الأسرى الفلسطينيين الذين خاضوا إضراباً عن الطعام احتجاجاً على سياسة التنكيل الموجهة ضدهم من قبل سلطات الاحتلال. أما الهبة الثانية، فحملت اسم انتفاضة الأقصى التي جاءت في أعقاب الزيارة الاستفزازية التي قام بها إرنيل شارون (رئيس حزب الليكود الإسرائيلي المعارض آنذاك، ورئيس مجلس الوزراء الإسرائيلي بعد ذلك)، إلى باحة الحرم القدسي الشريف بتاريخ ٢٨ / ٩ / ٢٠٠٠م، وما تلاها في اليوم الثاني من مصادمات عنيفة بين المصلين وقوات الاحتلال الإسرائيلي في باحة المسجد الأقصى، أدت إلى سقوط شهداء وجرحى. لقد قابلت قوات الاحتلال الإسرائيلي الاحتجاجات الجماهيرية والمسيرات السلمية الفلسطينية بكل أنواع الأسلحة التقليدية، وهو ما أطلقت عليه الأجهزة الغربية مصطلح "الاستخدام المفرط للقوة". سقط على أثرها مئات الشهداء وآلاف الجرحى، وآلاف المعتقلين، وتزيد نسبة الأطفال بينهم عن النصف، ولم تسلم الطواقم الطبية من الأذى. فقد لجأت القوات الإسرائيلية إلى استخدام الطائرات والدبابات والرشاشات الثقيلة إضافة إلى الزوارق الحربية. كما شارك المستوطنون الإسرائيليون، تحت حماية جيش الاحتلال، في الاعتداءات على الفلسطينيين وتهديد حياتهم وامنهم وتدمير ممتلكاتهم. لقد دمروا البشر والشجر والحجر. وتقطعت الأراضي الفلسطينية إلى أكثر من أربعين قطعة، كل قطعة معزولة عن القطعة الأخرى، فصار الوضع أسوأ من أيام "الباستونات" في عهد التمييز العنصري في جنوب إفريقيا. ومارست

إسرائيل سياسة العقوبات الجماعية ضد الفلسطينيين، ومنها الاغلاقات ومنع التجول في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترات طويلة، واعاقبة حركة المواطنين وأهانتهم، ومنع العمال والموظفين من الوصول إلى مناطق عملهم، و كان بناء جدار الفصل العنصري هو اكثر الممارسات الاسرائيلية شهرة عالمية، وهو اول جريمة اسرائيلية تُعرض على محكمة العدل الدولية رغم تكرار جرائمها منذ انشائها، وأدانتها المحكمة، وطالبت بتفكيكه. وكانت القضية الوحيدة التي تصدر المحكمة بها رأياً ولا يؤبه به.

وجدير بالتنويه هنا انه لم تكن الانتفاضة هي التي جرّت على الفلسطينيين هذا التعسف الإسرائيلي الذي لم يتوقف منذ إشراقة أوسلو، فلقد اغلق الاحتلال الإسرائيلي الضفة الغربية لمدة ١٣٢ يوماً وقطاع غزة لمدة ١٣٨ يوماً خلال عام ١٩٩٦ فقط، اي ٣٦ و ٣٧ في المائة من العام على التوالي.

أما خلال السنة الأولى من انتفاضة الأقصى، فقد أكد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن ٤٧٪ من الأسر فقدت أكثر من نصف دخلها الذي كانت تحصل عليه قبيل الانتفاضة، وان ١٤،٢٪ من الأسر فقدت مصدر دخلها تماماً، ويلاحظ أن ٩٪ من الأسر الفلسطينية تحولها نساء أرامل أو مطلقات. وان معدّل الإعالة في فلسطين هو الاعلى في العالم إذ يبلغ ١٠،٧ معالين للعامل الواحد. وفي السنة الثانية من الانتفاضة تضاعفت المأساة لأكثر من ثلاثة أضعاف في المجالات المختلفة، وواصلت المأساة نموها، حيث التنمية في فلسطين محصورة في المآسي، ففي المآسي فقط توجد التنمية المستدامة.

إن الفقر هو أهم انتهاك لحقوق الإنسان، بل يكاد أن يكون انتهاكا للعقيدة ايضا، فقد قال بعضهم: "كاد الفقر أن يكون كفرا". والفقر يكون انتهاكا لحقوق الإنسان بمقدار الشعور به مقارنة مع الآخرين الذين يعيشون في نفس السوق. ولذلك، فالفقر فتاك بحقوق الإنسان الفلسطيني لانه يعيش في نفس السوق الإسرائيلية حيث خط الفقر في المجتمع الإسرائيلي ٣٠٠٠ شيكلا إسرائيليا بينما هذا المبلغ هو راتب موظف سام في الجهاز المدني في السلطة الوطنية الفلسطينية، أي أن أكثر من ٩٥٪ من الشعب الفلسطيني الذي يعيش في الضفة الغربية وغزة هو تحت خط الفقر الإسرائيلي.. وثلاث العمال الفلسطينيين يعملون عادة في إسرائيل، و ٩٠٪ من وارداتنا من إسرائيل، و ٦١٪ من المواد الخام لصناعتنا المحلية نستوردها من إسرائيل. ورغم أننا والإسرائيليين في سوق واحدة، إلا أن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حدد خطا فلسطينيا خاصا للفقر ب١٦٤٢ شيكلا للأسرة المكونة من بالغين واربعة أطفال. وأشارت الإحصاءات في شهر تموز ٢٠٠١ أن ٦٤،٩٪ من الأسر الفلسطينية (أي ما يعادل ٢١٢١٥٠٠ فردا) تقع تحت خط الفقر الفلسطيني هذا. أي أن الشعب الفلسطيني كله تقريبا يقع تحت خط الفقر الإسرائيلي، ومعظمه يقع تحت خط الفقر الفلسطيني. ونشير هنا إلى ان ٢٢،٤٪ من خريجي معاهد ما بعد التوجيهي عاطلون عن العمل. ولا بد هنا أن نتذكّر شاعرنا محمود درويش في قصيدته "سجّل أنا عربي" وهو يقول: إذا ما جعت أكل لحم مغتصبي!!

خاتمة

شهدت بداية الألفية الثالثة اهتماما أكبر من قبل الدبلوماسية الدولية والإقليمية فيما يخص المبادئ والمفاهيم المتعلقة بحقوق الإنسان، مما أدى إلى تطورات واسعة لحقت بهذه الحقوق من حيث عدد ونوع الاتفاقات والإعلانات والمبادئ المتعلقة بها. إلا أن التطور الأهم في هذا المضمار هو تطور مفهوم حق الإنسان في تعلّم حقوق الإنسان (المعرفة بحقوق الإنسان)، والذي يعتبر متطلباً مهماً لحماية باقي الحقوق واحترامها. إذ لا يمكن ان نتحدث عن احترام حقوق الإنسان في مجتمع يجهل هذه الحقوق، ولا تتاح لأفراده الفرصة الكافية لمعرفة ومعرفة مكوّناتها والأدوات الوطنية والدولية المقررة لحمايتها. فهل ستكون من ملامح المرحلة القادمة أن النظام السياسي الذي يهضم "حقوق الإنسان" سيصاب بعسر الهضم؟! وهل ستكون "حقوق الإنسان" هي خبزنا اليومي في الأيام القادمة؟! وهل سيعبر الإنسان الحقبة القادمة معترفاً له، إضافة لاحتياجاته الهامة، بحقوق مقدّسة لا يحق لأحد انتهاكها ولا يجوز لصاحبها التخلّي عنها؟!

هل ستتساوى حياة الإنسان وحقوقه؟! وهل سيكون القرن الواحد والعشرون هو قرن "حقوق الإنسان" من حيث المعرفة والتمسك والالتزام؟! وهل ستكون "حقوق الإنسان" في الألفية الثالثة حقلاً معرفياً كغيره من حقول المعرفة الإنسانية؟!

ربما.. وربما.. ولكن من المؤكد أن "حقوق الإنسان" ستكون المحدّد الرئيس لصلاح النظام أو فساده في مشارق الأرض ومغاربها خلال هذه الألفية!!!!

ومن المقولات المتداولة في الوطن العربي ان "العرب يريد لمنطقتنا حريات سياسية لافرادها دون تنمية اقتصادية، اما زعمائنا (الصالحون منهم طبعاً) فيريدون تنمية اقتصادية دون حريات لافرادها. ام الجماهير فتريد التغيير دون ان تعرف الطريق والمآل. فلا هي نالت الحريات لافرادها، ولا نالت التنمية الاقتصادية لمجتمعها.